رسالة ملكية الى المشاركين في أشغال المؤتمر الإقليمي حول التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 29 شوال 1419هـ موافق 17 فبراير 1999م، رسالة إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإقليمي حول «التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية» الذي نظمته "الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، وبتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

انطلقت بالرباط وذلك الملك الحسن الثاني.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها السيد محمد الكتاني مكلف بمهمة بالديوان:

الحمد لله وحده،

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السيد المدير العام لليونسكو،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السادة والسيدات،

يسعدنا أن نرحب بكم على أرض المملكة المغربية وأن نعرب لكم عن اعتزازها باحتضان هذا المؤتمر حول موضوع التربية وحقوق الانسان الأول من نوعه في العالم العربي والذي نحيطه ببالغ عنايتنا وسامي رعايتنا تعبيرا من جلالتنا عن الاهتمام الكبير الذي ما فتئنا نوليه لشؤون التربية ولحقوق الانسان باعتبارها أساس المقومات الحضارية التي ينبني عليها حاضر ومستقبل أبنائنا وأمتنا والإنسانية جمعاء.

وإننا إذ نرحب بالسادة المشاركين في هذا المؤتمر وفي مقدمتهم المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والوزراء الممثلون لحكومات الدول العربية المشاركة، لنأمل أن يكون ترسيخنا لحقوق الإنسان في مملكتنا ومساندتنا لجهود المنظمات الدولية الرامية الى تفعيل ممارسة تلك الحقوق، بمثابة دعم معنوي يحث جمعكم المبارك هذا على بلورة إعلان عربي يسهم بالحظ الأوفر في تعميق الوعي بحقوق الإنسان وتخليق الأجيال الصاعدة بقيمها النبيلة.

وما الاستجابة التي لقيتها الدعوة لهذا المؤتمر إلا دليل على اهتمام الدول العربية بمشروع التربية على حقوق الإنسان كمطمح حضاري يستمد مقوماته من التراث العربي والقيم المشعة للدين الإسلامي الحنيف الذي من أهم مقاصد شريعته السمحة تجاوز المفهوم الضيق للحق الى التكريم الإلهي الشامل للإنسان انطلاقا من قوله تعالى: «ولقد كرمنا بني آدم».

ونغتنم هذه المناسبة لنجدد إكبارنا وتقديرنا البالغ لإقدام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على تخصيص العشرية الحالية للتربية على حقوق الإنسان لتحفيز الدول والحكومات والمجتمعات على إعطاء هذا الموضوع الأولوية التي يستحقها. كما يسعدنا أن ننوه بالجهود القيمة التي قامت بها المندوبية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لمتابعة هذا القرار والمساعي التي مازالت تواصلها من أجل حسن تنفيذه بوتيرة متسارعة في مختلف أقطار المعمور.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اخترنا لمملكتنا نظام الديمقراطية والتشبث بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا، وكرسنا ذلك في ديباجة دستور المملكة وفي تشريعاتنا ومواقفنا ومنها المصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق

الإنسان سيرا على نهج والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس، الذي أصدر غداة الاستقلال ظهائر جد متقدمة عن الحريات العامة وتنظيم ممارستها وحرصا منا على بناء دولة الحق والقانون وتوسيع صلاحيات مؤسساتها وهياكلها التي آلينا على أنفسنا تحصينها وتفعيلها في تناسق تام إيمانا منا بأن هذه المؤسسات وهذه الهياكل هي بمثابة الشرايين للممارسة الديمقراطية، وبأن ترسيخ المنهج الديمقراطي في الحياة اليومية وفق منهج دؤوب ومتبصر لاينفصل عضويا عن تخليق المواطنين بثقافة حقوق الإنسان وإكسابهم الوعي بقيمتها.

لقد سرنا في هذا المنحى ونحن متشبثون بقيم حضارتنا العريقة وتراثنا الثقافي والروحي متفتحين على مكتسبات التجارب الإنسانية اقتناعا منا بان الاندماج في الكونية يجب أن يتم من خلال الحفاظ على الذاتية الثقافية كعنصر إغناء للتراث الإنساني، وهذا من شأنه أن يجنبنا السقوط في نمطية تفقد الأفراد والشعوب هويتهم وتجعلهم مجرد منفعلين بمحيطهم غير فاعلين فيه.

ذلكم أن حقوق الإنسان ليست حكرا على ثقافة أو حضارة دون أخرى، بل هي نتاج مسير تاريخي إنساني متنوع الروافد والمشارب والثقافات.

وإذا كانت الإنسانية تطمح باستمرار الى مزيد من العدل والتسامح والحرية، فإن التشبع بمبادىء حقوق الإنسان واحترامها والنهوض بها يشكل أحد المقومات الأساسية للوصول الى هذا المبتغى. وبقدر ما نعاين للأسف الشديد انتشار مظاهر العنف والتعصب والعنصرية والفقر والأمية بقدر ما ندرك أن تحقيق هذه الآمال الكبيرة يقتضي مواصلة العمل الجاد والمتواصل والتعاون بين الدول والمجتمعات لما فيه خير الإنسانية.

لقد عرفت قواعد القانون الدولي تطورا كبيرا لحماية حقوق الإنسان

والنهوض بها منذ إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإذا كانت القوانين والآليات والمؤسسات ضرورية لضمان حقوق الأفراد والجماعات فإنه ما يزال أمامنا ما نعتبره البناء الحقيقي الذي يجب أن يقام على تلك القواعد ألا وهو جعل حقوق الانسان تمارس من لدن الأفراد بوازع ذاتي والتزام أخلاقي ووعي بالمسؤولية .

ومما لا شك فيه أن التربية على حقوق الإنسان، أي تنشئة الأجيال الصاعدة على أساس التخلق بقيم تلك الحقوق والإيمان بها هو السبيل الموصلة الى تحقيق ما نتوخاه من تفعيل تلك الحقوق والتقيد بقيمها أخذا وعطاء. وهناك تكمن الأهمية القصوى لمؤتمركم لأنه يستهدف تدارس ما يمكن أن تقوم به المؤسسة التربوية في مجتمعاتنا العربية في مجال تنشئة واعية بمعاني حقوق الإنسان ووضع الخطط الملائمة لتكوين المواطنين وهم بعد في طور التعليم والتكوين التربوي على روح احترام الحقوق وتعاطيها في توازن والتزام .

ومن المعلوم لديكم أن إدماج حقوق الإنسان في التعليم الجامعي بكليات الحقوق قد غدا مكونا شائعا في كثير من الجامعات العربية. ولكن التجربة أثبتت أن تخليق المواطن تربويا بتنشئته على قيم تلك الحقوق يجب أن يبدأ في المرحلة المتقدمة والأساسية من التعليم.

وفي هذا السياق حرصنا دائما على توجيه حكوماتنا نحو العناية بحقوق الإنسان وإدماج مفاهيمها ضمن مناهج التربية ونحن سعداء، أن نرى البرنامج الوطني للتربية وفق حقوق الإنسان الذي تسهر عليه الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية، يسير في الاتجاه الذي رسمناه ونحو الغاية التي نتطلع اليها، وهي أن نرى مجتمعنا المغربي يتفاعل مع تراثه الحضاري وعقيدته الدينية في انسجام وتكامل مع تفتحه على معطيات

الحضارة الإنسانية العصرية وما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته.

كما نعتقد أن إسهام الدول العربية ينبغي أن يكون نموذجا يحتذى في هذا السباق لما لها من تراث حضاري غني بثقافة حقوق الإنسان. ولنا اليقين في أن جيلا عربيا جديدا متشبعا بهذه الثقافة متفتحا على ما يزيدها عمقا وتنظيما سيمكن عالمنا العربي من أن يتبوأ المكانة اللائقة بتاريخه وقيمه المثلى وتحقيق تطلعاته الى حياة كريمة مساهمة بفعالية وبأوفر الحظوظ في حضارة عالمنا وتقدمه .

أعانكم الله ووفقكم لإنجاز ما تطمحون إليه من خلال هذا المؤتمر من نتائج يمكن الانطلاق منها لبناء مستقبل آمن ورغيد لأجيالنا الصاعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.